

أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016

بو عافية سمير**

رحالي بلقاسم*

تاريخ الإيداع: 2017/12/17 تاريخ القبول: 2018/05/21 تاريخ النشر: 2018/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. فالنمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية، حيث تعمل مختلف الدول على تحقيقه من خلال سياسات ونظم اقتصادية مختلفة. ولعل السياسة المالية بأدواتها المختلفة من نفقات عامة وضرورية أهم وأبرز السياسات التي تستهدف تحقيق النمو المستدام، من خلال الاستثمارات العمومية في رأس المال البشري، البنى التحتية ومجال البحث والتطوير، وهو ما تبنته الجزائر بعد الاستقلال، حيث تناولنا في الجانب التحليلي من الدراسة مختلف الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال عقد التسعينات، والتي بموجبها تم فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص، وتوجيه الاستثمارات العمومية إلى المجالات التي تعمل على تحسين إنتاجية هذا القطاع. غير أنها استعادت دورها مع بداية الألفية الجديدة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي التي تضمنت استثمارات عمومية ضخمة، تهدف أساسا إلى استدامة النمو الاقتصادي، وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات غير إنتاجية، كقطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين والسكن، وهو ما ترك أثرا على النمو الاقتصادي، خاصة خارج المحروقات منه. أما الجانب القياسي فحاولنا فيه قياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال بناء نموذج للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016، حيث أظهرت تقديرات هذا النموذج أن مخزون رأس المال العمومي الذي يدخل الاستثمار العمومي في تكوينه يعتبر محددا لحجم الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العمومي؛ النمو الاقتصادي؛ المرونة؛ الإنعاش الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to measure the impact of public investment on economic growth in Algeria during the period 1990-2016. The economic growth is considered the ultimate goal of any economic policy that any country works to achieve it through different economic policies and systems, maybe the financial policy –with its various tools of public expenditures and taxes- is the most prominent policies that aims to achieve the sustainable growth through public investments in human capital, R&D and infrastructure. This is what Algeria has adopted after independence. In the analytical side of the study, we discussed the various reforms adopted by Algeria in the 1990s, under which investment was open to the private sector and public investment directed to areas that improve the productivity of this sector.. However, it resumed its role at the beginning of the new millennium through economic stimulus packages that included significant public investment, primarily to support economic growth, concentrated in non-productive sectors such as economic and administrative infrastructure, education, training and housing, which left an impact on the economic growth especially out of the hydrocarbon sectors. In the econometric side we tried to measure the impact of public investment on economic growth in Algeria, by building a model of economic growth during the period 1990-2016. The estimations of this model showed that the public capital stock which is composed of public investment is a determinant of the size of GDP.

Key words: Public investment; economic growth; flexibility; economic recovery.

*أستاذ محاضر ب، جامعة برج بو عريريج، rahali.belkacem34@gmail.com

**أستاذ محاضر ب، جامعة برج بو عريريج، enviro_samir@yahoo.fr

تقوم الدولة بإتفاق عام يهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية، ما ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة. ويترتب على هذا النوع من النفقات توجيهها مباشرة للموارد الإنتاجية عن طريق الاستثمار العمومي، هذا التوجيه يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل. حيث تعتبر نظرية النمو الداخلي (Romer (1986)، (Lucas (1988)، (Barro (1990) إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي المستمر للناتج الداخلي الخام، والذي يتحدد بالنظام الخاص بعملية الإنتاج، حيث أضافت هذه النظرية الاستثمار العمومي كعامل مفسر لنمو الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، وذلك من خلال تأثير مختلف أنواع هذا الاستثمار على إنتاجية عوامل الإنتاج ونمو الناتج. فقد أكد (Lucas (1988) أن للنفقات العامة على التعليم أثر بالغ على تنمية رأس المال البشري، وبالتالي التأثير على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، من جهته أشار (Barro (1990) إلى أن النفقات العامة الموجهة للبنية التحتية تساهم بدرجة كبيرة في إحداث النمو الاقتصادي، ولقد صاغ Barro نموذجا حدد فيه المعدل الأمثل لتدخل الدولة، والذي يوازن فيه بين الأثر الحدي الإيجابي للاستثمار العمومي في البنية التحتية وإنتاجية القطاع الخاص، فيما أشار (Romer (1986) إلى تأثير النفقات الموجهة إلى البحث العلمي والتطوير على النمو الاقتصادي. ومن خلال هذه النظرية تبلورت رؤية جديدة لدور النفقات العامة عامة والاستثمار العمومي خاصة في إحداث النمو الاقتصادي، حيث أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص. ويندرج هذا الإنفاق فيما تنجزه الدولة في مجال البنية التحتية والقاعدية والاستثمار في قطاع التعليم والبحث العلمي والاستثمار في رأس المال البشري.

فقد أشارت عديد الدراسات إلى الدور الكبير الذي تلعبه البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي، والتي نجد منها دراسة (Aschauer (1989 والتي توصل من خلالها إلى أنه من بين أهم أسباب انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي سنوات السبعينات من القرن الماضي هو انخفاض الاستثمارات العمومية في البنية التحتية. كما أشار كل من (Mendl (1990 و (Gramlech (1994 في دراسة شملت الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1949 إلى 1985، إلى أن مرونة الناتج الداخلي الخام إلى رأس المال العمومي تتراوح بين 0.39 و 0.56، وأن الاستثمار العمومي في البنية التحتية الاقتصادية يعتبر أكثر نفعاً، إذ تبلغ مرونة الناتج الداخلي الخام إلى الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية 0.16، وأنه خلال الفترة

1950-1969 بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي 2.2%، ساهمت فيه البنية التحتية بمعدل 0.50%. وهذا ما يبين حسبهما أهمية الاستثمار في البنية التحتية.

كما اكتسبت أنشطة البحث والتطوير أهمية بالغة خاصة في الدول الصناعية، ذلك لأنها تمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع، كما يوحي ذلك إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية، وذلك ما أكدته الاقتصادي R. Solow في نموذجهِ للنمو، حينما أشار إلى أن التغير التكنولوجي كان من العوامل الأساسية المتسببة في زيادة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1909-1949، إذ وجد أن 87.5% من النمو الاقتصادي كان يعزى إلى التغير التكنولوجي بمفهومه الواسع، وأن 12.5% من النمو الاقتصادي راجع إلى ضخ رأس المال في الإنتاج.

من خلال ما تطرقنا إليه سابقاً، تتبادر إلينا إشكالية البحث، والمتمثلة في السؤال المحوري التالي:

ما أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016؟

من خلال هذه الإشكالية المحورية، نطرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- كيف تطورت برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016؟
- كيف أثرت مختلف الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف يمكن قياس وتكميم أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المحورية والأسئلة الفرعية سالفة الذكر، إرتأينا

وضع الفرضيات التالية:

- أن الاستثمارات العمومية الضخمة المنفذة خلال فترة الدراسة تركت أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- بالإضافة إلى الاستثمار العمومي، فإن الاستثمار الخاص الذي يدخل في تكوين مخزون رأس المال الخاص يعتبر أيضاً عنصراً مفسراً لتغيرات الناتج الداخلي الخام.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على أداة من أدوات السياسة المالية، والمتمثلة في النفقات العامة الاستثمارية، أو ما يعرف بالاستثمار العمومي، وأثرها على هدف من أهداف السياسة الاقتصادية ممثلا في النمو الاقتصادي. فنجد أن هذه الدراسة تعطينا نظرة عامة عن جهود الجزائر في مجال التنمية الاقتصادية من سنة 1990 إلى 2016، بالتطرق إلى مختلف المخططات والبرامج التنموية والاستثمارات العمومية التي تخللتها، كما تعطينا فكرة حول تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة على ضوء الاستثمارات العمومية المنفذة. أما الجانب التطبيقي من الدراسة فيبرز النمذجة القياسية كأسلوب لقياس وتكميم أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نبرزها فيمايلي:
- تتبع سياسة الجزائر في مجال الاستثمارات العمومية خلال الفترة 1990-2016؛
- تتبع أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- الربط بين النظرية الاقتصادية والقياسية، من خلال بناء نموذج للنمو الاقتصادي بناء على دالة إنتاج من النوع Cobb-Douglas.

أولا: الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2016

1- الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 1999

لقد تركت الأزمة البترولية لسنة 1986 آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، امتدت تداعياتها حتى تسعينات القرن الماضي، حيث زادت حدة العجز الموازني وارتفعت معدلات التضخم، إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية وتسارع الواردات، مقابل تراجع صادرات المحروقات لتذبذب أسعار البترول.

1-1- الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات

أمام تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وعدم نجاح الإصلاحات والجهود المبذولة لإعادة التوازنات، قررت الجزائر اللجوء إلى الهيئات الدولية قصد دعمها في إصلاحاتها، فأبرمت عدة إتفاقيات، من أهمها:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني "Stand-by 02"، بتاريخ 03 جوان 1991 تحصلت الجزائر من خلاله على قرض يقدر بـ: 300 مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS)، أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ: 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992.⁽¹⁾ بهدف تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في السياسة المالية، ثم تحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي بإنشاء

نظام جديد لسعر الصرف يحتكم لقوى السوق، كما تم إخضاع المؤسسات العمومية لقوى المنافسة ومنطق السوق، إضافة إلى انتهاج سياسة تحرير الأسعار والتجارة الخارجية، مع التزام الدولة بالتكفل بمختلف الآثار الاجتماعية المتوقع حدوثها جراء التعديلات، خصوصا بالنسبة لفئات الدخل المحدود، والتي تعهدت من خلالها الحكومة بإنهاء احتكارها للتجارة الخارجية، وبدء أولى خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وسعر الصرف، كما تم تقليص المنتجات التي يتم تحديد سعرها إداريا. واتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم، وإلغاء سياسة التمييز بين القطاع العام والخاص بخصوص القروض وأسعار الفائدة، التوقف عن التمويل المباشر للبناء السكني وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

- **برنامج التثبيت:** تم التوقيع على اتفاق "Stand-by 03" في نهاية شهر ماي من سنة 1994 لمدة سنة واحدة⁽²⁾، وكان هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم واستعادة توازن ميزان المدفوعات، وقد قام هذا البرنامج على استراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تحقيق عدة محاور من أبرزها تعديل الأسعار النسبية وتحرير سعر الصرف، وتخفيض العجز الموازني، وتسيير الطلب المحلي بواسطة سياسة ميزانية ونقدية صارمة.⁽³⁾

- **برنامج التعديل الهيكلي:** تم إبرام اتفاق تمهيدي للتعديل الهيكلي بعد مفاوضات جنييف التي جرت في فيفري 1995، والتي خلصت إلى إعداد برنامج قيادي من قبل السلطات بناء على النتائج الايجابية المحققة خلال فترة التثبيت. وقامت السلطات الجزائرية بإرسال رسالة النية السنوية المرفقة بوثيقة إطار السياسة الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي والذي مدته 03 سنوات، صادق عليها مجلس محافظي الصندوق خلال الندوة العادية في نهاية شهر ماي من سنة 1995، مما أتاح لها الحق في استخدام مواردها والاستفادة من دعم مالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم الإصلاحات. وفي سنة 1995 منح الصندوق تسهيل بمبلغ 1.169 مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS)⁽⁴⁾، وكذا مبلغ 3.9 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، وكذا مبلغ 6.3 مليار دولار عام 1996 و4.7 مليار دولار سنة 1997 لدعم عملية التصحيح.

2-1- الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 1999

كان من حصيلة المخططات التنموية خلال فترة التخطيط الاشتراكي أن فشل الاعتماد على القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية، رغم الاستثمارات

أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الضخمة التي رصدت له ولباقي القطاعات خلال الفترة 1970-1989، والتي استوجب تمويلها اللجوء المتكرر للقروض الخارجية، حيث أنه بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 أصبحت الجزائر راضخة للهيئات الدولية، والتي اشترطت عليها ترشيد النفقات العامة وخفض وتيرة التوسع النقدي لإعادة جدولة ديونها. والجدول الموالي يوضح تطور الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

الجدول (01): الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 1999 (المليار دج)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
الاستثمار العمومي	41.21	51.52	70.15	104.40	123.82
الناتج الداخلي الخام	554.38	862.13	1074.69	1189.72	1487.40
إع / ن د خ (%)	7.43	5.97	6.52	8.77	8.32
النمو الاقتصادي (%)	1.04	1.08	2.18	2.84-	2.10-
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
الاستثمار العمومي	140.91	171.92	193.69	229.56	249.56
الناتج الداخلي الخام	2004.47	2570.02	2780.16	2830.49	3238.19
إع / ن د خ (%)	7.02	6.68	6.96	8.11	7.70
النمو الاقتصادي (%)	4.69	1.90	1.13	5.10	3.20

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات مديرية التجهيز بوزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ ميل الاستثمار العمومي نحو الزيادة خلال هذه الفترة، مع تسجيل تذبذب في نسبته إلى الناتج الداخلي الخام. فشهد الاستثمار العمومي خلال الفترة 1990-1994 نمواً بـ: 32.15% مقارنة بسنة 1989، مع تذبذب نسبته إلى الناتج بين 5.97% سنة 1991 و 8.77% سنة 1993. وفي سنة 1995 مع دخول برنامج التعديل الهيكلي حيز التنفيذ، ومع ضرورة التزام الجزائر بعدة شروط منها تحقيق التوازن الداخلي والخارجي. سجل الاستثمار العمومي

نموا بـ: 13.80% مقارنة بسنة 1994، حيث أصبح يمثل نسبة 7.02% من الناتج الداخلي الخام، بعدما كان يمثل نسبة 8.32% سنة 1994. أما في سنتي 1996 و1997 استمر تراجع حصة الاستثمار العمومي من الناتج رغم تحسن قيمته إلى 171.922 مليار دج و193.69 مليار دج على التوالي، حيث بلغت نسبته إلى الناتج 6.68% و6.99%، وهذا عملاً بشروط تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والتي تقضي بترشيد النفقات العامة من جهة، وارتفاع معدل التضخم إلى 18.68% من جهة أخرى، رغم التحسن في أسعار البترول التي بلغت 20.29 دولار للبرميل، وتحسن رصيد الميزانية الذي سجل فائضاً بـ: 81472 مليون دج وارتفاع احتياطات الصرف إلى 8.04 مليار دولار سنة 1997. في سنة 1998 استمر الاستثمار العمومي في التوسع، حيث تحسن وزنه إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة تقارب 8.11%، رغم عودة العجز لرصيد الميزانية بـ: 101228 مليون دج، نتيجة لتدهور أسعار البترول إلى 12.28 دولار للبرميل، سنة 1999 تراجعت نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج إلى 7.70%. ويعود هذا إلى استمرار عجز الميزانية، رغم تحسن أسعار البترول التي بلغت 17.48 دولار للبرميل، وتراجع معدلات التضخم إلى أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة بمعدل يساوي: 2.65%.

أما فيما يخص توزيع إجمالي استثمارات الفترة 1990-1999، فنجد أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية قد نال 17.97% من إجمالي الاستثمارات العمومية، وهذا لرغبة الدولة في إعداد البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية، ثم التربية والتكوين بنسبة 17.36% لتؤكد الدولة أن التنمية الاقتصادية تمر عبر تكوين وتأهيل العنصر البشري، ثم قطاع الفلاحة والري باعتباره قطاعاً منتجاً بنسبة 14.73%، والملاحظ كذلك اهتمام الدولة بقطاع السكن، حيث رصدت له نسبة 10.77% من الاستثمارات العمومية للفترة، أما القطاع الصناعي لم تبلغ حصته من الاستثمارات العمومية إلا 4.27% فقط، وهذا كنتيجة لحصيلة المخططات التنموية السابقة لهذه الفترة، حيث بين الاعتماد على القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية ضعفه رغم الاستثمارات الضخمة التي رصدت لهذا القطاع خلال تلك الفترة.

من جانب النمو الاقتصادي سجل معدلات نمو ضعيفة في بداية هذه الفترة، حيث بلغ 1.04%، و1.08% و2.18% من 1990 إلى 1992. سنتي 1993 و1994 سجل الناتج معدلات نمو سالبة قدرت بـ: 2.84% و2.1% على التوالي، حيث انخفضت أسعار البترول في السوق العالمية إلى كل من 16.33 دولار و15.53 دولار للبرميل، وانخفاض إنتاج قطاع المحروقات بمعدل 1.19%⁽⁵⁾، إضافة إلى الأزمة السياسية وما تركته من آثار على النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة. سنة 1995 شهد الناتج الداخلي الخام تحسناً، حيث بلغ معدل نموه 4.69%،

للإشارة فإن هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تحقق هذا المعدل، كارتفاع أسعار البترول وزيادة إنتاج القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات (معدل نمو ناتج القطاعين 15.00% و 4.40%). لينخفض إلى 1.9% و 1.13% سنتي 1996 و 1997 لتراجع إنتاج القطاع الفلاحي بسبب الجفاف وقلة المساحات المستغلة. سنة 1998 ارتفع معدل النمو إلى 5.1% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا راجع لزيادة إنتاج قطاع الفلاحة والصناعة. حيث أن النمو المسجل في القطاع الصناعي (8.40%) يعود للتطور الحاصل في القطاع الخاص في مجال الصناعة الغذائية، أما التطور الحاصل في القطاع الفلاحي (11.40%) فيعود لنجاح الموسم الفلاحي سنة 1998 وملكية القطاع الخاص للأراضي، وهذا رغم تراجع إنتاج قطاع المحروقات بمعدل 23.92%⁽⁶⁾. ليستقر عند 3.2% سنة 1999.

أما فيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-1999، فقد شكلت القيمة المضافة لقطاع المحروقات حوالي 30.50% من الناتج الداخلي الخام، رغم التذبذبات التي سجلتها أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلا أنه يبقى المصدر الرئيسي لتكوين الناتج في الجزائر خلال هذه الفترة، بينما تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج إلى 11.78% بعدما بلغت 17.34% خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، بسبب إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وخصوصتها. بينما مساهمة القطاع الفلاحي والتي غالبا ما تتحدد بالظروف المناخية فشهدت نوعا من الاستقرار عند 12.51% مقارنة بـ 13.3% المسجلة خلال المخطط الخماسي الثاني. وأخذ قطاع النقل، التجارة والخدمات مكانته ضمن القطاعات ذات القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام حوالي 30.02%، بينما قطاع البناء والأشغال العمومية تراجعت نسبة مساهمته في الناتج إلى 14.34% مقارنة بـ 18.8% خلال المخطط الخماسي الثاني.

2- الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 2000 إلى 2016

لقد أدت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي اعتمدها الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى تحقيق بعض التوازنات الاقتصادية الكبرى، ولكنها خلفت آثارا اجتماعية وخيمة واختلالات عميقة، أدت إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان، حيث شهدت البطالة مستويات قياسية سنة 2000 قاربت 30%.

1-2- سياسة الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2016

مع التحسن الكبير في أسعار البترول بداية من سنة 2000، شهد الاقتصاد الجزائري وفرة مالية كبيرة، حاولت الدولة استغلالها في التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والدفع بعجلة النمو الاقتصادي، من خلال انتهاج سياسة إنفاقية توسعية.

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** قصد دعم نتائج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تم تبني عدة برامج، منها برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من (2001-2004) والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، أي حوالي 07 مليار دولار أمريكي⁽⁷⁾، وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، الفلاحة، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.

وتم توزيع قيمة هذا البرنامج على عدة قطاعات حسب الأولوية بنسب متفاوتة، وفيه خص قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بأكبر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث استفاد ببرنامج خاص قدر بـ: 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات، أي ما يعادل 40.1% من حجم الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع. كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعد ذلك مؤشرا على سعي الحكومة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة. أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 12.4%، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، والمبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي هو بمثابة دعم للبرنامج السابق (PNDA). أما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ: 45 مليار دج، أي نسبة 8.6% وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسة المصاحبة لهذا البرنامج. مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC): أما البرنامج الثاني أي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي خصص له 4202.7 مليار دج، ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي⁽⁸⁾، فقد أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

وقد منحت الأولوية في هذا البرنامج لقطاع التنمية المحلية والبشرية ببرنامج خاص وصل إلى 1908.5 مليار دج، ما يمثل نسبة 45.42% من الغلاف المالي للبرنامج، أما قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية فقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج، أي نسبة 40.52% من الغلاف المالي للبرنامج، هذا وقد استفادت قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري من 337.2 مليار دج، وهو ما يمثل 8%. والقطاع الإداري الحكومي استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة والمالية، ووصلت قيمته 203.9 مليار دج، ما يعادل نسبة 4.8%، وأخيرا قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال الذي لم يستفد إلا من حصة صغيرة والتي قدرت بـ: 50 مليار دج، ما يعادل نسبة 1.2% من غلاف البرنامج.

- البرنامج الخماسي (2010-2014): يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يقدر بـ: 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، فيشتمل على شقين، في الشق الأول سيتم استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، ولاسيما في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار. والشق الثاني يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11514 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار⁽⁹⁾. أيضا يتم التركيز في هذا البرنامج على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن، القضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية، مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

2-2- تطور الاستثمار العمومي من 2000 إلى 2016

مع تحسن مؤشرات الوضعية المالية والنقدية للجزائر، وفي خطوة جديدة لبعث التنمية الاقتصادية، قامت الجزائر بإقرار برامج متوسطة المدى لدعم النمو الاقتصادي، تمثلت في: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009، والبرنامج الخماسي الممتد من

2010 إلى 2014. والجدول الموالي يوضح تطور قيمة الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016.

الجدول (2): الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 2000 إلى 2016 (مليار دج)

السنة	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي				البرنامج التكميلي لدعم النمو			
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إع	290.2	368.7	448.3	441.0	434.4	672.5	794.5	1177.6
ن د	4123.5	4227.1	4522.8	5252.3	6149.1	7562.0	8500.6	9352.9
إع / ن د	7.03	8.72	9.91	7.17	7.06	8.89	9.34	12.59
معدل النمو	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
البرنامج الخماسي								
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
إع	1508.6	1544.8	1761.9	1632.8	1697.2	1587.4	1527.3	
ن د	1199.1.6	14588.5	16208.7	16643.8	17228.6	16702.1	17406.8	
إع / ن د	12.58	10.58	10.87	9.81	9.85	9.49	8.77	
معدل النمو	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات مديرية التجهيز بوزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

أ- الاستثمار العمومي خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

من خلال الجدول نلاحظ أنه في السنة السابقة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي، أي سنة 2000، بلغ حجم الاستثمارات العمومية 290.2 مليار دج، استفاد منها قطاع السكن بنسبة 23.94%، وهذا ما يبرز اهتمام الدولة بأزمة السكن والتي أصبحت إحدى المشاكل التي يعانيها أغلب الجزائريين، ثم يليه قطاع المنشآت الاقتصادية والإدارية بنسبة 21.91%، ثم قطاع الفلاحة والري بنسبة 14.85%، مع ملاحظة تخلي الدولة عن دعم القطاع الصناعي، حيث لم يستفد إلا

من نسبة ضئيلة تقدر بـ: 2.51%. وبداية من السنة الأولى لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي دخل الاستثمار العمومي في وتيرة تصاعدية، حيث بلغ متوسط الاستثمار العمومي خلال فترة هذا البرنامج حوالي 423.1 مليار دج، أي بمعدل نمو قارب 45.80% مقارنة بسنة 2000. وفي سنة 2001 وباستقرار أسعار البترول ودخول برنامج دعم الانعاش الاقتصادي حيز التنفيذ رصدت الدولة غلafa ماليا بـ: 368.7 مليار دج، ثم استمر الاستثمار العمومي في التوسع بالموازاة مع الديناميكية التي دخل فيها النشاط الاقتصادي خلال فترة هذا البرنامج، حيث أبقت الدولة على هذه الوتيرة خلال السنوات المتبقية من البرنامج، حيث قدر سنة 2002 بـ: 448.3 مليار دج، ورغم تراجع سنتي 2003 و2004 إلا أنه بقي عند مستويات تتماشى ومتطلبات الفترة، خاصة في القطاعات التي يجب تنميتها قصد بناء قاعدة اقتصادية تضمن استمرارية ديناميكية ونشاط الجهاز الإنتاجي.

هذا وتبقى الاستثمارات العمومية المنفذة خلال هذا البرنامج جد مهمة، حيث بلغ متوسط نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام حوالي 08.20%، مقارنة بمعدل 07.30% بالنسبة للمغرب خلال الفترة 2000-2004، ومعدل 07.50% لتونس خلال الفترة 2001-2003⁽¹⁰⁾. أما فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية خلال هذا البرنامج، فنجد أن الدولة وجهتها أساسا للقطاعات المنتجة وشبه المنتجة، حيث استفاد قطاع المنشآت الاقتصادية والإدارية بنسبة: 22.59% من إجمالي الاستثمارات العمومية المسجلة بين 2001 و2004، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني في بداية الألفية الجديدة والمتمثلة أساسا في تدهور البنى التحتية، وكان الهدف من التركيز على هذا القطاع هو إنجاز منشآت قاعدية خاصة بالنقل البري (الطرق والسكك الحديدية) والموانئ والمطارات، إضافة إلى الهياكل الإدارية، لتسهيل نقل السلع والأشخاص. كما استفاد قطاع الفلاحة والري بنسبة 20.27% بهدف توسيع الإنتاج الفلاحي وتوفير المياه الصالحة للشرب ومياه السقي، ترقية الصادرات الفلاحية، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الأرياف والمشاركة في محاربة الفقر والتهemis في الوسط الريفي. وجسدت هذه الاستثمارات العمومية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).

ب- الاستثمار العمومي خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

من خلال الجدول نلاحظ الاستمرار في التوسع في الاستثمارات العمومية خلال هذا البرنامج بصورة مضاعفة، فمن حجم استثمار عمومي سنوي متوسط خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي يقدر بـ: 423.1 مليار دج سنويا، ارتفع هذا

المتوسط إلى 1102.18 مليار دج سنويا خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو ما يعطي معدل نمو يقدر بـ: 160.50%. وهو ما يعود بالأساس إلى نمو استثمارات قطاعي الفلاحة والري والمنشآت الاقتصادية والإدارية بمعدلي 88.20% و 83.00% على التوالي سنة 2005 مقارنة باستثمارات القطاعين لسنة 2004. من جهة أخرى بلغ معدل النمو السنوي للاستثمارات خلال هذا البرنامج 21.91%، وهو ما يدل على رغبة الدولة في استغلال ظرف المالي المواتي لتسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة، ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر وثبة اقتصادية ممكنة، بتحقيق معدلات نمو عالية وخلق مناصب العمل وتطوير البنى التحتية.

أما التوزيع القطاعي للاستثمارات العمومية المنفذة خلال هذا البرنامج فعرف استقرارا، حيث حافظ كل من قطاع المنشآت الاقتصادية والإدارية، الفلاحة والري والسكن على أولويتها في الاستثمار العمومي من جهة، وحافظ قطاع الصناعة على مؤخرة الترتيب في استقطاب الاستثمار العمومي، بعدما تراجعت الاستثمارات الموجهة إليه إلى 500 مليون دج فقط خلال هذا البرنامج من جهة أخرى.

ج- الاستثمار العمومي خلال البرنامج الخماسي (2010-2014):

مع بداية البرنامج الخماسي (2010-2014) استمرت الاستثمارات العمومية في التوسع، حيث بلغت 1508.6 مليار دج سنة 2010، بمعدل نمو يقدر بـ: 5.82% مقارنة بسنة 2009. ويعود هذا التباطؤ في وتيرة النمو أساسا إلى تراجع أسعار البترول التي انخفضت إلى 52.70 دولار للبرميل فقط، ليعود النمو المتسارع من جديد للاستثمارات العمومية بداية من سنة 2011 و 2012، فقد بلغت سنة 2011 حوالي 1544.8 مليار دج و 1761.9 مليار دج سنة 2012، أي بمعدل نمو يقدر بـ: 14.05%، حيث بلغت أسعار البترول في هذه الفترة مستويات قياسية، وصلت إلى 107.46 دولار للبرميل سنة 2011 و 109.07 دولار للبرميل سنة 2012. سنة 2013 عرفت أسعار البترول انخفاضا طفيفا إلى 105.87 دولار للبرميل، ما نتج عنه تراجع في الاستثمارات العمومية بمقدار 129.1 مليار دج، ليستقر عند 1697.2 مليار دج سنة 2014.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي فمن خلال الجدول (02) نلاحظ أنه وخلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا

بين الارتفاع والتراجع، فشهد سنة 2001 تراجعا بـ: 0.8% مقارنة بسنة 2000، حيث بلغ 3.0%، ويعود هذا التراجع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام إلى تراجع نمو قطاع المحروقات، حيث سجل معدل نمو سالب بـ: 1.9%، وهذا بالتزامن مع انخفاض أسعار البترول من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23.12 دولار للبرميل سنة 2001. وهذا رغم نجاح الموسم الفلاحي تلك السنة، حيث قارب معدل نمو القطاع الفلاحي حوالي 12.8%. وخلال سنتي 2002 و2003 شهدت معدلات النمو ارتفاعات متتالية حيث بلغت 5.6% سنة 2002 و7.2% سنة 2003، حيث يعتبر معدل النمو الاقتصادي المسجل سنة 2003 أعلى معدل نمو للفترة 2000-2016، ويعود الفضل في هذا النمو إلى قطاعي المحروقات والفلاحة، حيث سجل قطاع المحروقات نموا بمعدل 8.5%، بينما سجل قطاع الفلاحة نموا بمعدل 19.5%، علما أنه خلال هذه السنة واصلت أسعار البترول ارتفاعها إلى مستوى 28.1 دولار للبرميل.

خلال سنة 2004 تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.3%، ورغم تحسن أسعار البترول إلى 36.05 دولار للبرميل إلا أن قطاع المحروقات سجل تراجعا في معدل نموه إلى 3.0%. ونفس الشيء ينطبق على قطاعي الفلاحة والصناعة، والتي سجلت معدلات نموها تراجعا إلى 5.4% و2.8% على التوالي.

خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد من 2005 إلى 2009، ارتبط معدل النمو الاقتصادي بنمو قطاع المحروقات، ففي سنة 2005 سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي معدل نمو بـ: 5.9%، حيث سجل قطاع المحروقات نموا بـ: 5.7%، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات بمعدلي 9.8% و9.7% على التوالي، في المقابل تراجعت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة إلى 2.3% فقط. سنة 2006 تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى أقل مستوياته بمعدل نمو 1.7% فقط، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى معدل نمو له خلال الفترة (13.0%)، إلا أن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي تراجع نمو القطاع بـ: 3.0%) كان واضحا على معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

خلال سنتي 2007 و2008، ورغم استمرار التراجع في نمو قطاع المحروقات إلا أن الناتج الداخلي الخام سجل معدلات نمو أحسن من المعدل المسجل سنة 2006، ويعود الفضل في ذلك إلى قطاعي البناء والأشغال العمومية

وقطاع الخدمات التي سجلت معدلات نمو مرتفعة، تقدر على التوالي بـ: 8.9% و10.1% على التوالي. إلا أنه ونتيجة لانخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2008 من جهة، وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة OPEC من جهة أخرى، زاد تراجع القيمة المضافة لقطاع المحروقات إلى 8.0%، مما ترك آثاراً سلبية على معدل النمو الاقتصادي، والذي تراجع إلى 1.6%، رغم استقرار معدلات نمو قطاعات الفلاحة، الصناعة والبناء والأشغال العمومية عند: 21.1%، 8.5% و8.5% على التوالي، وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

خلال البرنامج الخماسي تباين نمو الناتج الداخلي الخام بين الارتفاع والانخفاض، حيث تراوح بين 3.6% سنة 2010 و3.8% سنة 2014، ويعود هذا التذبذب في النمو إلى التراجع في نمو قطاع المحروقات من جهة، والذي تراجع بصفة مستمرة خلال هذه الفترة من -2.2% سنة 2010 إلى -5.5% سنة 2013. إلا أن تحسن إنتاج قطاعات أخرى خلال هذه الفترة ساهم بصورة مباشرة في تحقيق هذه المعدلات، والتي تبقى ضعيفة مقارنة مع ما تم إنفاقه واستثماره في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث سجل قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات معدلي نمو بـ: 8.9% و7.3% على التوالي سنة 2010، بينما سجل قطاع الفلاحة نمواً بـ: 11.6% سنة 2011، في حين بلغ معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية 8.2% سنة 2012، بينما سنة 2013 فقد ساهم قطاعي الفلاحة والخدمات في تحقيق معدل نمو الناتج والمقدر بـ: 2.8%، من خلال تسجيلهما معدلي نمو بـ: 8.2% و8.5% على التوالي.

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، فقد سجل معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 2000-2014، فخلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، كانت معدلات نمو ن د خ خارج قطاع المحروقات جد مقبولة، حيث تراوحت بين أدنى معدل والمقدر بـ: 5.0% سنة 2004 وأعلى معدل والمقدر بـ: 6.6% سنة 2003، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو كل من قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، حيث بلغت في المتوسط هذه المعدلات 7.28% و5.74% على التوالي، في حين تميز إنتاج القطاع الفلاحي بعدم الاستقرار لارتباطه بالظروف المناخية.

خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو، عرف الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات معدلات نمو جد مرتفعة، تراوحت بين 5.4% سنة 2006 و 9.6% سنة 2009، ويعود ذلك بالأساس إلى أن برنامجي دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تركا أثارا ايجابية خاصة على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، حيث سجل قطاع البناء والأشغال العمومية نموا بـ: 9.65% كمعدل نمو متوسط للفترة، بينما سجل قطاع الخدمات نموا بـ: 8.38% كمعدل نمو متوسط للفترة. كما أن نمو القطاع الفلاحي سنة 2009 بمعدل 21.1% ساهم من جهته في تحقيق هذا المعدل من النمو (9.6%).

في السنوات الأربع من البرنامج الخماسي استمر الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في النمو، ولكن بطريقة طغى عليها التذبذب رغم الاستمرار في السياسة الانفاقية التوسعية، والتي رصدت لها أغلفة مالية معتبرة ومتزايدة من سنة لأخرى، حيث تراوحت معدلات نموه بين 6.2% سنة 2012 و 6.3% سنة 2011، ويعود عدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة إلى تذبذب نمو قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، والتي تراوحت معدلات نموها بين 5.2% سنة 2011 و 8.9% سنة 2010 بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، وبين 6.4% سنة 2012 و 8.5% سنة 2013 بالنسبة لقطاع الخدمات⁽¹¹⁾.

إن الشيء الأكيد أن البرامج التنموية والاستثمارات العمومية المصاحبة لها كانت وراء تحقيق هذه النتائج على مستوى الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث أنها أصبحت بمثابة المحفز الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (معدل نمو 7.23% في المتوسط)، إضافة إلى كل من قطاع الفلاحة (معدل نمو 5.8% في المتوسط) وقطاع الخدمات (معدل نمو 6.73% في المتوسط).

ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشاً ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، والذي كان معدل نموه المتوسط خلال هذه الفترة يقارب 3.85%، وتراوح بين 1.9% سنة 2000 و 8.5% سنة 2009، وبذلك تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات متذبذبة وضعيفة نسبيا، رغم أن هذا القطاع يعتبر المحرك الأساسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة⁽¹²⁾.

ثانيا: الدراسة القياسية

في هذه المرحلة من الدراسة وبعد تناولنا بالتحليل تطور كل من الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، سنقوم بتقدير نموذج للنمو الاقتصادي يضم عنصرين من عناصر الإنتاج (مخزون رأس المال والعمالة)، حيث سنعمل على توسيع النموذج وذلك من خلال إدخال عامل آخر وهو الاستثمار العمومي، من خلال تجزئة مخزون رأس المال إلى عمومي وخاص، حيث بينت عديد الدراسات والأبحاث التجريبية الأثر الايجابي للاستثمار العمومي على الإنتاجية، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة D. A. Aschauer سنة 1989 التي أثبتت أن مرونة الإنتاج لرأس المال العمومي في الولايات المتحدة تساوي 0.39، وأن انخفاض الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات السبعينات مرده إلى انخفاض حجم الاستثمار العمومي، إضافة إلى نظرية النمو الداخلي، والتي بينت أثر تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي، من خلال كل نوع من أنواع الاستثمار العمومي، حيث أشار Lucas سنة 1988 إلى الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي، كذلك Romer سنة 1990 بين أنه بإمكان السلطات العمومية رفع معدلات النمو من خلال الاستثمار في مجال البحث والتطوير. إضافة إلى Barro الذي قدم عنصرا جديدا من عناصر النمو الاقتصادي، والمتمثل في المنشآت القاعدية، حيث يرى أن الاستثمار في المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

وعليه فإننا سنقوم بتقدير نموذج يضم الناتج الداخلي الخام والعناصر التقليدية للإنتاج متمثلة في مخزون رأس المال (العمومي والخاص) والعمالة، حيث سنعتمد في بنائه على دالة الإنتاج من النوع Cobb-Douglas والتي تعطي بالصيغة التالية:

$$pib_t = A \cdot skg_t^{c(2)} \cdot skp_t^{c(3)} \cdot I_t^{c(4)}$$

حيث: pib : الناتج الداخلي الخام، A : الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، skg : مخزون رأس المال العمومي skp : مخزون رأس المال الخاص، I : العمالة، $c(2)$ ، $c(3)$ و $c(4)$ على التوالي مرونة الناتج بالنسبة لمخزون رأس المال العمومي، مخزون رأس المال الخاص والعمالة.

وبإدخال اللوغاريتم النيبيري على طرفي الدالة للحصول على الشكل الخطي للنموذج نجد:

$$\begin{aligned} \ln y_t &= \ln(A) \cdot c(2) \cdot \ln x_t + c(3) \cdot \ln p_t + c(4) \cdot \ln t \\ &= c(1) + c(2) \cdot \ln x_t + c(3) \cdot \ln p_t + c(4) \cdot \ln t \end{aligned}$$

والنموذج القياسي الذي سوف نقوم بتقديره يأخذ الشكل التالي:

$$\ln y_t = c(1) + c(2) \cdot \ln x_t + c(3) \cdot \ln p_t + c(4) \cdot \ln t + \varepsilon_t$$

ونظرا لعدم توفر معلومات عن إجمالي مخزون رأس المال وتوزيعه إلى عمومي وخاص، فإننا سنقوم أولا بتقدير إجمالي مخزون رأس المال باستعمال طريقة الجرد الدائم، والتي تسمح بتعريف مخزون رأس المال لكل فترة كما يلي:

$$sk_t = (1 - \delta) \cdot sk_{t-1} + I_t$$

حيث: sk_t مخزون رأس المال للفترة t ، I_t حجم الاستثمار بالأسعار

الثابتة للفترة t و δ معدل انخفاض رأس المال (Taux de dépréciation du capital)، ولتقدير مخزون رأس المال في الجزائر نأخذ مخزون رأس المال الابتدائي لسنة 1969 والذي يساوي 391.1 مليار دج و $\delta = 5\%$.¹²

الجدول (03): الاستثمار بالأسعار الثابتة لسنة 1989 ومخزون رأس المال في الجزائر من 1990 إلى 2016 (مليار دج)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
I_t	134.92	127.46	111.03	107.46	107.91	107.92	110.84	121.93	122.13
sk_t	1861.63	1896.01	1912.24	1924.09	1935.80	1946.94	1960.44	1984.35	2007.27

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
I_t	137.36	139.84	152.30	228.46	250.92	347.21	398.74	416.18	515.74
sk_t	2044.27	2081.89	2130.11	2252.07	2390.39	2618.08	2885.92	3157.81	3515.67

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
I_t	666.88	692.20	646.95	621.79	561.41	549.24	575.26	608.42	664.87
sk_t	4006.78	4498.64	4920.66	5296.43	5593.03	5862.62	6475.88	6760.35	7087.20

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ثم نقوم بتجزئة إجمالي مخزون رأس المال إلى عمومي وخاص، حيث سنعتمد على حصة الاستثمار العمومي من إجمالي الاستثمار، فنفترض أن مخزون رأس المال العمومي في منتصف فترة الدراسة (سنة 2002) يساوي حاصل ضرب إجمالي مخزون رأس المال لسنة 2002 في متوسط حصة الاستثمار العمومي من إجمالي الاستثمار على طول فترة الدراسة (1990-2016)،

ثم نقوم بحساب كل من مخزون رأس المال العمومي والخاص باستعمال طريقة الجرد الدائم عند معدل اهتلاك لرأس المال $\delta = 5\%$.¹³

$$\left\{ \begin{array}{l} \phi = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \left(\frac{ip_t}{I_t} \right) \\ skg_{2002} = \phi sk_{2002} \\ skg_t = (1 - \delta) skg_{t-1} + ip_t \\ skp_t = sk_t - skg_t \end{array} \right.$$

حيث: ϕ : متوسط حصة الاستثمار العمومي (ip) من إجمالي الاستثمار (I)، skg : مخزون رأس المال العمومي. skp : مخزون رأس المال الخاص. باستعمال برنامج EViews 10 وطريقة المربعات الصغرى العادية MCO تكون نتائج تقدير هذا النموذج كمايلي:

$$\begin{array}{ccccccc} \hat{ip}_t = 13.1355 + 0.6139 \cdot ll_t + 0.3350 \cdot lskg_t - 0.1759 \cdot lskp_t & & & & & & \\ (18.620) & (5.7183) & (4.4792) & (-1.562) & & & \\ n = 27 & R^2 = 0.9837 & \bar{R}^2 = 0.9815 & dw = 0.5517 & & & \end{array}$$

حيث: (·): إحصائية Student المحسوبة.

1- التقييم الاقتصادي: سوف نحاول تقييم نموذج النمو الاقتصادي الموسع من خلال دراسة حجم وإشارة معلماته ومقارنتها معا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية

- بالنسبة للحد الثابت: $c(1) = 13.1355$ ، أي أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تساوي 13.1355.
- بالنسبة لمعلمة لوغاريتم العمالة: $c(4) = 0.6139$ ، أي أن تغير لوغاريتم العمالة يكون له أثر في نفس الاتجاه على لوغاريتم الناتج، ولكن بدرجة أقل من تغير لوغاريتم العمالة.
- بالنسبة لمعلمة لوغاريتم مخزون رأس المال العمومي: $c(2) = 0.3350$ ، أي أن تغير لوغاريتم مخزون رأس المال العمومي يكون له أثر في نفس الاتجاه على

لوغاريتم الناتج، ولكن بدرجة أقل من تغير لوغاريتم مخزون رأس المال العمومي.

○ بالنسبة لمعلمة لوغاريتم مخزون رأس المال الخاص: $c(3) = -0.1759$ ، أي أن تغير لوغاريتم مخزون رأس المال الخاص يكون له أثر في الاتجاه المعاكس على لوغاريتم الناتج، وهذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية من خلال هذا التقييم نستنتج أن نموذج النمو الاقتصادي الموسع غير مقبول اقتصاديا بحكم عدم تطابق إشارة معلمة لوغاريتم مخزون رأس المال الخاص مع النظرية الاقتصادية.

وبالتالي يجب إعادة تقدير نموذج النمو الاقتصادي باستبعاد مخزون رأس المال الخاص. والذي يكون كمايلي:

$$\text{lpib}_t = 12.2745 + 0.4996 \cdot \text{ll}_t + 0.2502 \cdot \text{lskg}_t$$

(27.057) (6.1750) (4.7192)

$$n = 27 \quad R^2 = 0.9819 \quad \bar{R}^2 = 0.9804 \quad dw = 0.4779$$

اقتصاديا يبقى النموذج المقدر مقبولا، كون المعلمات المقدرة تتوافق مع النظرية الاقتصادية حجما وإشارة، وكذلك إحصائيا من خلال القدرة التفسيرية الممتازة للنموذج، والتي بلغت 98.19%، كما أن كل المعلمات تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى $\alpha = 5\%$. كما تشير إحصائية Fischer إلى معنوية النموذج ككل، حيث $(F_{(2,24)}^{5\%} = 3.40) > (F_{\text{cal}} = 653.49)$.

2- التقييم القياسي:

من خلال اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال اختبار Durbin-Watson، نلاحظ أن: $(d_1 = 1.019) < (dw = 0.4779) < (0)$ ، وهو ما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء. وللتخلص منه ندرج في النموذج المقدر سابقا نمو انحدار ذاتي من الدرجة الأولى، على أساس أن هناك ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى: $\varepsilon_t = c(4) \cdot \varepsilon_{t-1} + \mu_t$ ، فيصبح شكل النموذج كما يلي:

$$\text{lpib}_t = c(1) + c(2) \cdot \text{lskg}_t + c(3) \cdot \text{ll}_t + [\text{AR}(1) : \varepsilon_t = c(4) \cdot \varepsilon_{t-1} + \mu_t]$$

باستعمال برنامج EViews 10 وطريقة المربعات الصغرى العادية MCO تكون نتائج تقدير هذا النموذج كمايلي:

$$\hat{lpib}_t = 11.8250 + 0.3596 \cdot lskg_t + 0.3367 \cdot ll_t + [AR(1): \varepsilon_t = 0.9446 \cdot \varepsilon_{t-1}]$$

(19.9446) (6.0863) (3.7133) (17.1131)

$$n = 27 \quad R^2 = 0.9913 \quad \bar{R}^2 = 0.9902 \quad dw = 1.9194$$

بنفس المنهجية المعتمدة سابقا فإننا سنعيد تقييم النموذج من جديد، فاقصاديا يبقى النموذج صالحا، بحكم توافق معلماته مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية إشارة وحجما، أما إحصائيا فيشير معامل التحديد المصحح إلى القدرة التفسيرية الكبيرة للنموذج، حيث أن 99.02% من تغيرات لوغاريتم الناتج مفسرة بكل من لوغاريتم مخزون رأس المال العمومي ولوغاريتم العمالة، بينما النسبة المتبقية والمقدرة بـ: 0.98% فهي مفسرة بعوامل أخرى. من جهتها تشير إحصائية Student المحسوبة إلى معنوية كل معلمات النموذج عند مستوى $\alpha = 5\%$. أما قياسيا فتشير إحصائية Durbin-Watson إلى غياب مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حيث:

$$(4 - d_2 = 2.682) < (dw = 1.9194) < (d_2 = 1.318), \text{ وبالنسبة لاختبار ثبات التباين}$$

فتشير إحصائية White إلى غياب مشكل عدم ثبات التباين، حيث:

$$(n \cdot R^2 = 7.1278) < (\chi_5^2(\alpha = 5\%) = 11.0705).$$

كخلاصة لتقييم نموذج النمو الاقتصادي الموسع بالمعايير المختلفة نستنتج أنه مقبول اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا، وبالتالي الشكل النهائي للنموذج يكون كمايلي:

$$\hat{lpib}_t = 11.8250 + 0.3596 \cdot lskg_t + 0.3367 \cdot ll_t + [AR(1): \varepsilon_t = 0.9446 \cdot \varepsilon_{t-1}]$$

(19.9446) (6.0863) (3.7133) (17.1131)

$$n = 27 \quad R^2 = 0.9913 \quad \bar{R}^2 = 0.9902 \quad dw = 1.9194$$

والذي من خلاله نستنتج:

- أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تساوي: 11.825.
- أن مرونة الناتج إلى مخزون رأس المال العمومي تساوي 0.3596، فكل تغير في مخزون رأس المال العمومي بـ: 1% يؤدي إلى تغير الناتج في نفس الاتجاه بـ: 0.3596%، أي أن كل استثمار عمومي بـ: 1% من إجمالي مخزون رأس المال العمومي يؤدي إلى زيادة الناتج بـ: 0.3596%.

○ أن مرونة الناتج بالنسبة إلى العمالة تساوي 0.3367، فكل تغير في العمالة بـ: 1% يؤدي إلى تغير الناتج في نفس الاتجاه بـ: 0.3367%.

إن الشيء الملاحظ أن مرونة رأس المال العمومي أكبر من مرونة العمالة، وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة يتسم بكثافة رأس المال العمومي من جهة، كما أن مرونتي العمالة ومخزون رأس المال العمومي تشيران إلى **غلة الحجم المتناقصة** في الاقتصاد الجزائري، فبمضاعفة مدخلات الإنتاج من عمالة ومخزون رأس مال عمومي بـ: 1% لكل منهما، يزيد الناتج بمقدار 0.6963% فقط. أما مساهمة هذه المدخلات في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016 كانت كمايلي:

الجدول (4): مساهمة عناصر الإنتاج في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الناتج		العمالة	مخزون رأس المال العمومي	الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج
مصدر النمو	1,59	0.97	0.30	0.32
	المساهمة	100%	61.00%	20.12%
مصدر النمو	3,89	1.70	2.87	0.68-
	المساهمة	100%	73.77%	17.48-
مصدر النمو	3,35	0.40	2.42	0.53
	المساهمة	100%	72.23%	15.82%
مصدر النمو	2,96	1.10	1.85	0.01
	المساهمة	100%	62.50%	0.34%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

فمثلاً للفترة 1990-2016 تحسب مساهمة عناصر النمو كمايلي:

- مساهمة عنصر العمالة = مرونة الناتج إلى العمالة $\times$ متوسط معدل النمو السنوي للعمالة = $0.3367 \times 3.27 = 1.10\%$
- مساهمة عنصر مخزون رأس المال العمومي = مرونة الناتج إلى مخزون رأس المال العمومي $\times$ متوسط معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال العمومي = $0.3596 \times 5.145 = 1.85\%$
- مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج = معدل نمو الناتج - (مساهمة العمالة + مساهمة مخزون رأس المال العمومي) = $2.96 - (1.85 + 1.10) = -0.01\%$

فمن خلال الجدول نجد أن مصادر النمو (العمالة ومخزون رأس المال العمومي) قد ساهمت بنسب متفاوتة في تحقيق نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-1999، بنسب تساوي 61.00% و 18.86% على التوالي، بينما الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فقد كانت نسبتها معتبرة، حيث قاربت 20.12%. أما خلال فترة برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو فقد تميز عنصر مخزون رأس المال العمومي بمساهمته الكبيرة في تحقيق النمو، بنسبة تجاوزت 73.33%، بينما تراجعت مساهمة العمالة إلى 43.70%، في حين ظهرت سلبية مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بنسبة 17.48%، وهذا ما يمكن ارجاعه إلى ضخامة الاستثمارات العمومية المنفذة خلال هذه الفترة. لتشهد الفترة 2010-2016 استقرار في نسبة مساهمة عنصر مخزون رأس المال العمومي في تحقيق النمو الاقتصادي عند 72.23%، مقابل تراجع نسبة مساهمة عنصر العمالة إلى 11.94% فقط، بينما الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فقد كانت نسبتها معتبرة، حيث قاربت 15.42%. وعلى عموم فترة الدراسة فقد تميز عنصر مخزون رأس المال العمومي بمساهمته الكبيرة في تحقيق نمو الناتج (62.50%)، ويعود ذلك أساسا إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا كثيف رأس المال العمومي، بينما نسبة مساهمة العمالة بلغت 37.16%. في حين الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ساهمت بنسبة ضئيلة في تحقيق النمو (0.34%).

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا دراسة أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، حيث تناولنا بالتحليل تطور سياسة الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال فترة الدراسة وأثرها على النمو الاقتصادي، فتناولنا تطور حجم الاستثمارات العمومية خلال عقد

التسعينات، على ضوء اهم الاصلاحات والاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات والهيئات الدولية، وما فرضته من قيود على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تقييد وضبط الاستثمارات العمومية وتوجيهها نحو القطاعات الغير انتاجية، وما تركته هذه الاجراءات على النمو الاقتصادي. ثم تناولنا تطور الاستثمارات العمومية خلال مرحلة انتهاج السياسة الانفاقية التوسعية، وما تخللتها من برامج انفاق عمومية ضخمة، سمحت بتحقيق معدلات نمو مقبولة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية. إلا ان هذا النمو يبقى هشاً وغير مستدام، والدليل على ذلك تراجعته بمجرد انخفاض أسعار البترول بالموازاة مع الأزمة البترولية الأخيرة، أما قياسياً فقد أثبتت الدراسة القياسية أن مخزون رأس المال العمومي والذي يدخل الاستثمار العمومي في تكوينه يعتبر محدداً من محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال العمومي تساوي 0.3596، أي أن كل استثمار عمومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة في الناتج بنسبة 0.3596%، بينما الاستثمار الخاص والذي يدخل في تكوين مخزون رأس المال العمومي فقد أثبتت الدراسة القياسية أنه ليس محدداً للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما يمكن ارجاعه إلى أن القطاع الخاص في الجزائر هو قطاع حديث النشأة.

قائمة الهوامش والاحالات:

(1) Ben Bitour AHMED. L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités. Edition marinoor. Alger. 1988. P78.

(2) Nacer-Edddin SADI. La privatisation des entreprises publiques en Algérie. OPU. Alger. 2005. P 48.

(3) حو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في اطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، رقم 11، الجزائر، 2009، ص ص 47-48.

(4) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 376.

(5) ONS. Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Collections Statistiques n° 197/2016, Série E : Economie N° 85, P 55.

(6) ONS. Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014, Op Cit, P 55.

(7) Seddiki Malika, Investissements Publics et Gouvernance en Algérie : Quelle Relation ?, Communication du colloque international sur :

l'évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique. Ecole doctorale, Université Sétif 01, 11-12 mars 2013, P10.

⁽⁸⁾ Seddiki Malika, Op Cit, P10.

⁽⁹⁾ Ipid, P12.

⁽¹⁰⁾ La Banque mondiale, Groupe pour le Développement socioéconomique, Région Moyen Orient et Afrique du Nord, A la recherche d'un investissement public de qualité en Algérie, Une Revue des dépenses publiques, Rapport N° 36270 – DZ, Volume I, Le 15 aout 2007, P24.

⁽¹¹⁾ عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 13، بتصرف.

⁽¹²⁾ Ahmed ZAKANE, Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger.2003, P142

⁽¹³⁾ - للمزيد انظر :

Dessus Sébastien, Herrera Rémy, Capital public et croissance, une étude en économétrie de panel, In : Revue économique, Volume 50, N°1, 1999, P 116.